الأمم المتحدة

A/C.3/54/SR.8

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

15 October 1999
Arabic
Original: French

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر بنيويورك،

يوم الثلاثاء ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩

الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد غالوسكا . . . . . (الجمهورية التشيكية)

المحتويات

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

البند ١١٠ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750,2 United Nations Plaz.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البـند ١٠٩ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/54/3، A/54/38/Rev.1 (**ملحق**)، A/54/98، A/54/123-E/1999/66، A/54/124، A/54/156-E/1999/102، A/54/156/Add.1-E/1999/102/Add.1، A/54/224، A/54/225، A/54/341، A/54/342، A/54/352، A/54/405)

البند ١١٠ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (تابع) (A/54/124، A/54/264، A/54/354)

١ - **السيدة فريتش** (لختنشتاين): قالت إن القواعد التي وضعتها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية أساسية للنهوض بالمرأة في لختنشتاين، وإن البلد يعكف على المساهمة في أعمال المنظمة.

٢ - وإذا كانت لختنشتاين تقيم وزناً كبيراً لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي غيرت حياة عدد كبير من النساء في العالم، فإنها في الوقت ذاته تأسف لعدم التصديق العالمي حتى الآن على هذه الاتفاقية ولأن جميع الدول الأطراف لم تنفذ أحكامها بالكامل بعد. وفي هذا الصدد، فإنه لا جدال في أن للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التي تدعمها لختنشتاين دوماً، دوراً هاماً تؤديه في هذا الصدد.

٣ - إن لختنشتاين تعلم ما تواجهه اللجنة من صعوبات في عملها (تأخير عرض التقارير، عدم توافر الوقت للاجتماع، نقص موظفي الدعم). ومع ذلك فإن لختنشتاين مقتنعة بأن النظام ليس وحده موضوع الخلاف. فواجب اللجنة والدول الأعضاء أيضاً معالجة مشكلة عدم الانضباط وانعدام الخبرة. ومع ذلك فإن التوصيات التي تضعها اللجنة تعتبر في مجملها أداة نافعة للغاية لتعزيز حقوق المرأة.

٤ - وترحب لختنشتاين باعتماد الجمعية العامة البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتفكر في إمكان توقيعه في اليوم القادم لحقوق الإنسان. إن هذا الصك، القائم على قاعدة قانونية سليمة، سيساعد على التنفيذ الفعلي لأحكام الاتفاقية وستكون له أهمية تثقيفية وعملية في آن واحد.

٥ - إن عام ٢٠٠٠ يعتبر، من ثلاث نواح، تاريخاً أساسياً فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالمرأة: التصديق العالمي على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والمساواة بين الجنسين في الأمانة العامة، والاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة لصدور إعلان ومنهاج عمل بيجين في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وإذا كان يبدو من الآن أن من غير المحتمل بلوغ الهدفين الأولين رغم ما يبذل من جهود محمودة، فإنه ما زال من الممكن، على العكس، تحقيق الهدف الثالث، ولو بوضع وثيقة موجزة وعملية يُسترشد بها في تنفيذ توصيات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

٦ - **السيد كومالو** (جنوب أفريقيا): قال إنه منذ تولي الديمقراطيين السلطة في عام ١٩٩٤، بدأت النساء في جنوب أفريقيا يتولين وظائف عامة مهمة، ولا سيما في الحكومة، حيث تراعي المساواة في تمثيل الرجال

والنساء على جميع المستويات، وفي البرلمان وفي الأحزاب السياسية. وتفكر جنوب أفريقيا أيضاً في مشروع واسع النطاق يستهدف مكافحة التمييز على جميع مستويات المجتمع.

٧ - على أن المساواة بين الجنسين لم تنتشر بعد في جنوب أفريقيا، والمسائل المدرجة في جدول أعمال اللجنة تعتبر أهدافاً تجتهد الحكومة والبلد بأسره في بلوغها، سواء فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، أو مكافحة الفقر بين الريفيات، أو العنف الجنسي الذي تتعرض له النساء، أو تنمية الريفيات.

٨ - ورغم أن منهاج عمل بيجين اقترح سبلاً لمكافحة تأنث الفقر، فإن هذه الآفة تستفحل. ولذلك فمن المهم أن تحظى الدورة الاستثنائية التي ستعقدها الجمعية العامة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بالمشاركة على أعلى مستوى سياسي.

٩ - وعلى المجتمع الدولي أن يتقبل الحقيقة التي مؤداها أن الأدواء الاجتماعية، مثل الفقر المدقع، تعتبر مسؤولية جماعية. ولذلك ينبغي للدول الأعضاء تنفيذ برامج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وإصلاح الملكية العقارية على الصعيد الوطني.

١٠ - إن الحكومات ودوائر الأعمال والمؤسسات المالية الدولية مطالبة بأن تدرس معاً الطريقة التي يمكن بها للمؤسسات والنظم النقدية تحويل أموالها بشكل يساعد على تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع، وبخاصة الريفيون. ويجب أن يكون هدف التدابير الدولية لخفض الديون مساعدة البلدان على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للمجتمعات التي تعيش في حرمان تام.

١١ - إن تقرير الأمين العام عن تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية (A/54/123-E/1999/66) لا يتحدث فقط عن الصعاب المختلفة التي يتعين على المرأة الريفية تخطيها، بل يتناول أيضاً مشكلة العولمة وآثارها على التنمية الريفية. وقد كان وفد جنوب أفريقيا يؤكد دوماً أن العولمة ليست مجرد عملية اقتصادية، بل إن لها آثاراً تنعكس على المجتمع في مجمله، وعلى البيئة، وكذلك على العلاقات بين الرجل والمرأة، وتقتضي، كما قال الرئيس مبيكي، التدخل عن بصيرة لتعظيم الإمكانيات الاقتصادية ورفع مستوى معيشة العديدين في العالم الذين يسلبهم الفقر كرامتهم.

١٢ - ولن تُبعث أفريقيا من جديد حقيقة إلا بالعمل على تفريج كرب الريفيات والصغيرات اللاتي لا يحصلن إلا على النزر اليسير من المواد الغذائية أو الصحة أو التعليم أو العمل بأجر أو الملكية العقارية، واللاتي تكبلّهن العادات والتقاليد التي لم يخترنها. إن وفد جنوب أفريقيا يؤيد دون تحفظ ما يراه الأمين العام من وجوب إدخال المرأة طرفاً أصيلاً في أجهزة صنع القرار.

١٣ - وفي التقرير الأولي الذي قدمته جنوب أفريقيا في حزيران/يونيه ١٩٩٨ في إطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ذكرت بوضوح التدابير المتخذة لسد احتياجات الريفيات: برنامج للإصلاح الزراعي؛ مشاركة المرأة في التنمية الريفية والزراعة والسياحة والصناعات الحرفية؛ برنامج للأمن الغذائي؛ حلقة

عمل دولية عن المرأة والري، مقرر عقدها في عام ١٩٩٩. وعلاوة على ذلك، تحصل المرأة في جنوب أفريقيا على القروض التي تساعدها على الدخول في مشاريع مختلفة الأحجام. وقد جرى تحديث الخدمات الصحية وتوصيل المياه النقية والكهرباء إلى المناطق الريفية النائية.

١٤ - **السيدة سيمونوفيتش** (جمهورية كرواتيا): أشارت إلى أنه بعد انقضاء ٢٠ عاماً على اعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اعتمدت الجمعية العامة بالإجماع البروتوكول الاختياري للاتفاقية، وهو ما ترحب به كرواتيا بارتياح، لأن ذلك سيتيح للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة زيادة تعزيز حقوق المرأة.

١٥ - إن إعلان ومنهاج عمل بيجين يصلحان إطاراً للمبادرات الوطنية والدولية التي تستهدف تحقيق المساواة بين الجنسين وعدم تهميش المرأة، والتي تشجعها الأمم المتحدة كثيراً. وفي هذا الصدد، تعرب كرواتيا عن ارتياحها لإسهام لجنة مركز المرأة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في النهوض بالمرأة ـ فقد اعتمدت اللجنة في عام ١٩٩٦ النتائج المتفق عليها بشأن الـ ١٢ مجالاً الحاسمة، واتخذت قرارات تتعلق بتنفيذ منهاج العمل؛ وأكد المجلس، في الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية لعام ١٩٩٩، ضرورة عدم تهميش المرأة باعتباره شرطاً لا بد منه لمكافحة الفقر وخلق العمالة.

١٦ - إن العنف الذي تتعرض له المرأة ما زال واحدة من المشاكل الكبرى التي يتعين حلها. وقد سلمت الأمم المتحدة بضرورة مراعاة البعد الجنساني عند تناول مسائل السلام والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، تؤيد كرواتيا المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة في تشديده على الضرورة الملحة لوضع إطار مفاهيمي مشترك وطريقة لإجراء البحوث وإنشاء الشبكات التي تتناول دور المرأة في منع المنازعات وحلها.

١٧ - ومع الإعداد لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلم في القرن الحادي والعشرين"، التي تستهدف تقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الواردة في منهاج عمل بيجين، يتعين أيضاً الاتفاق على المبادرات الأخرى الواجب اتخاذها لضمان المساواة بين الجنسين.

١٨ - وتستعد كرواتيا أيضا للدورة الاستثنائية، وتستعرض بسرعة ما قامت به من أجل تنفيذ منهاج عمل بيجين. فقد أنشأت في عام ١٩٩٦ لجنة حكومية معنية بمسائل المساواة بين الجنسين، واعتمدت في عام ١٩٩٧ سياسة وطنية لتعزيز المساواة. وحصلت اللجنة الحكومية، من أجل القيام بأنشطتها، على أموال من المنظمات غير الحكومية المشاركة في أعمالها. واشتركت اللجنة والمنظمات غير الحكومية في عقد اجتماعات ومحافل عنيت بمركز المرأة وأكدت ضرورة التعاون بين الحكومة والمنظمات.

١٩ - وقد اصطدمت جهود كرواتيا بعقبات تتعلق بمشاكل التمويل ونقص البيانات الإحصائية الجيدة اللازمة للمتابعة المنتظمة للاتجاهات والتقييم الموضوعي للنتائج.

٢٠ - إن انخفاض نسبة تمثيل الكرواتيات على الساحة السياسية كان دافعاً في عام ١٩٩٨ إلى عقد اجتماع في زغرب لبحث سبل زيادة عدد النساء في برلمان كرواتيا، وهي مسألة مدرجة في جدول أعمال عدد من الأحزاب السياسية.

٢١ - **السيدة بومان ـ دنتينير** (هولندا): قالت إنها تحلم أن يكون القرن الحادي والعشرون قرن المساواة التامة بين الجنسين. فهذه المساواة لم تتحقق حتى الآن، رغم ما أبدته حكومات عديدة من إرادة سياسية لتعزيز المشاركة التامة للمرأة في الحياة العامة. وإذا كان عدد الوزيرات قد زاد بأكثر من الضعف في السنوات العشر الأخيرة، فإن المتوسط العالمي لم يتجاوز ٧ في المائة، ومعروف علاوة على ذلك ما تلاقيه الأمانة العامة من صعوبات في بلوغ هدف تحقيق المساواة بين الجنسين قبل عام ٢٠٠٠. وتَشْغل النساء في هولندا ٣٠ في المائة من المناصب الوزارية، ولكن على المستوى التنفيذي، حيث يتعين تنفيذ سياسات تحقيق المساواة بين الجنسين، لا وجود هناك للمرأة. إن المساواة الحقيقية بين الجنسين تفترض ألا تعتبر النساء مجموعة مغايرة في المجتمع، وأن تكون آراؤهن واحتياجاتهن جزءا لا يتجزأ من التنمية الاجتماعية والاقتصادية العامة. وفي هذا الصدد فإن النتائج المتفق عليها التي اعتمدتها لجنة مركز المرأة في دورتها الثالثة والأربعين تعتبر هامة، فاللجنة تطلب إلى الحكومات العمل على أن تراعي الكوادر العليا في كل وزارة أو هيئة الشواغل الجنسانية في جميع الأنشطة وأن تنشئ آليات فعالة للمراقبة.

٢٢ - ولما كانت المساواة بين الجنسين جانباً مهماً في التنمية المستدامة، فإن الحركات النسائية في هولندا تركز جهودها على هذا الهدف المزدوج، في اتساق مع المبادئ الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، وأعربت، في مؤتمر قمة الأرض المنعقد في ريو ثم في المؤتمر النسائي من أجل كوكب آمن، الذي عقد في ميامي في عام ١٩٩١، عن رغبتها في تحمل مسؤوليتها على المدى الطويل في هذا الشأن، واتباع نهج متكامل إزاء التنمية المستدامة يسمح للمرأة بالعمل مع الرجل على قدم المساواة ويضمن مراعاة احتياجات الجنسين.

٢٣ - وفي الاستعراض الخمسي لتنفيذ منهاج عمل بيجين، سيتاح للنساء مطالبة حكوماتهن بتقديم كشف حساب. ومن المهم على أي حال العمل أيضاً على إدراج نهج حريص على المساواة بين الجنسين في متابعة المؤتمرات والبرامج العالمية الأخرى، مثل مؤتمر السكان والتنمية والمؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية. إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب القضاء على الفقر (الموضوع الرئيسي لبرنامج عمل كوبنهاغن)، حيث إن النساء يشكلن زهاء ٧٠ في المائة من فقراء العالم.

٢٤ - وفي المنتدى الدولي الثاني للمياه، الذي سيعقد في لاهاي في آذار/مارس ٢٠٠٠، سيقدم المجلس الدولي للمياه مشروعاً عالمياً يحظى بتأييد جميع هيئات الأمم المتحدة والبنك الدولي. وبفضل جهود الحكومة الهولندية واثنين آخرين من المانحين، هما السويد ولكسمبرغ، سيراعى هذا المشروع إشكالية الرجل/المرأة. وعلى الصعيد الوطني، تعمل الحركة النسائية في هولندا، بدعم من الحكومة، على الالتزام بنهج جنساني.

٢٥ - إن الوفد الهولندي يتابع باهتمام كبير عملية إعادة تنشيط المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، ويعتزم المساهمة في تمويل الأنشطة الأساسية لهذا المعهد، بشرط أن يحذو المانحون الآخرون حذوه.

٢٦ - إن الوفد الهولندي يرحب بشكل خاص باعتماد الجمعية العامة، في جلسة عامة، للبرتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٢٧ - **السيد إبراهيم** (مصر): قال إن الدول التي اشتركت في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة تعهدت ببذل قصاراها لتأمين المساواة والتنمية والسلام لجميع نساء العالم، في إطار حماية حقوقهن الأساسية. ومما لا شك فيه أن اعتماد البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بتوافق الآراء يعكس رغبة المجتمع الدولي في تحسين حالة المرأة وحماية حقوقها. وفي هذا السياق، خصص المجلس الاقتصادي والاجتماعي جزءا رفيع المستوى للنظر في مسألة عدم تهميش المرأة والنهوض بها عن طريق القضاء على الفقر، الذي يتطلب تعزيز عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الوطني من ناحية، وخلق بيئة دولية أكثر عدلاً وإنصافاً من ناحية أخرى. وترى مصر في هذا الصدد أن تعبئة الموارد والالتزام بكل التعهدات، ولا سيما من جانب البلدان النامية، شرطان لا غني عنهما. إن عدم تهميش المرأة يتحقق بتطبيق النصوص القانونية على المستوى المجتمعي، سواء فيما يتصل بالتعليم أو الصحة أو التدريب المهني أو العمالة أو الحصول على الخدمات الأساسية، وكلها مجالات تحتاج إلى وسائل مادية وتقنية تقدمها الحكومات والمجتمع الدولي، وفقاً للالتزام السياسي الذي التزمت به البلدان المتقدمة النمو. وتؤكد مصر في هذا الشأن أهمية تزويد المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة بما تحتاج إليه أنشطته من موارد مالية وبشرية.

٢٨ - إن النهوض بالمرأة وعدم تهميشها ضروريان للتنمية وللتقدم الاجتماعي. إن الدستور المصري يكفل المساواة بين جميع المواطنين ويمنع أي تمييز يقوم على أساس الجنس أو الدين أو الأصل أو اللغة. وتتمتع المرأة بجميع الحقوق المدنية والسياسية وتشغل أعلى المناصب في جميع القطاعات. إن مصر تدرك العلاقة المباشرة بين الصحة والتنمية، ولذلك كفلت الحق في الصحة لجميع النساء، أيا كانت أعمارهن وأماكن إقامتهن، واتخذت مبادرات ووضعت برامج بعيدة المدى لتنفيذ توصيات منهاج عمل بيجين. وتقوم الحكومة في قطاع التعليم، في إطار سياستها لمحو الأمية، بعقد دورات مجانية للنساء والرجال. وقد كانت جهودها محل تقدير من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) التي أشادت بصفة خاصة بالتدابير المتخذة لسد الفجوة بين الفتيات والفتيان في التعليم، سواء في المدن أو في الريف. وتهتم مصر اهتماماً خاصاً بالإعداد للدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستكون فرصة ليس لإعادة التفاوض على نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بل لتحويل الإرادة السياسية الدولية إلى حقيقة، من خلال برامج عمل تعطي دفعة لتنفيذ نتائج هذا المؤتمر.

٢٩ - **السيد شوليل** (إندونيسيا): قال إن حق المرأة في المساواة ومبدأ الإعمال التام لحقوقها الأساسية مقبولان بشكل يكاد يكون عالمياً، ومع ذلك فإن المرأة ما زالت محرومة من الممارسة الفعلية لهذه الحقوق، وهو ما يدل عليه التمييز في الأجور، والعنف ضد المرأة، وقلة حصولها على التعليم وعلى الخدمات الصحية المناسبة. ولذلك فإن الوفد الإندونيسي يترقب باهتمام الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستتيح الفرصة للتقييم الشامل

لتنفيذ منهاج عمل بيجين، والاتفاق على التدابير والمبادرات التكميلية الواجب اتخاذها، وتقييم آثار الأحداث الاقتصادية التي وقعت في العامين الماضيين في ضوء الأزمة المالية الأخيرة، وآثار التكيف الهيكلي وكذلك منافع العولمة وتحرير الأسواق على المرأة. وتؤكد إندونيسيا من جديد اهتمامها باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة باعتبارها أداة كفيلة بتحقيق المساواة للمرأة في الحقوق واحترام حقوقها عملياً. ويترقب الوفد الإندونيسي أيضاً باهتمام تنفيذ البروتوكول الاختياري الذي اعتمدته لجنة مركز المرأة مؤخراً، والذي سيساعد على الحوار بين الدول الأطراف وعلى تطبيق الاتفاقية بروح بناءة وفي إطار التعاون.

٣٠ - لقد تحسنت حالة المرأة كثيراً في إندونيسيا في الأعوام الماضية. ومع ذلك فإن الأزمة المالية كان لها أثر سلبي على العمالة، وخصوصاً في الفئات الضعيفة كالنساء. غير أن إندونيسيا مستمرة في تنفيذ منهاج عمل بيجين، مع تكييف جهودها حسب الظروف، وتعمل على تضمين جميع برامجها وسياساتها إجراءات تراعي المساواة بين الجنسين. وهناك على الصعيد السياسي عدد متزايد من النساء اللاتي يضطلعن بدور رئيسي، فقد كانت هناك امرأة مرشحة للرئاسة. ومن المتوخى أيضاً إنشاء كتلة نسائية في البرلمان لا بد من أن تؤثر على عمل الحكومة القادمة. وجرى وضع مشروع قانون بشأن العنف المنزلي بمساعدة المنظمات غير الحكومية التي اشتركت أيضاً في وضع مشروع قانون جنائي جديد أكثر حرصاً على الإنصاف بين الجنسين.

٣١ - إن إندونيسيا ترحب بالأنشطة التي تقوم بها هيئات مثل الوكالة الكندية للتنمية الدولية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهي هيئات أسهمت أيضاً في وضع مشروع خطة العمل للقضاء على العنف ضد المرأة. وقد اشتركت اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، التي أنشئت في عام ١٩٩٨، في توعية الرأي العام في البلد بهذه المشكلة. وجرى، بالإضافة إلى ذلك، إنشاء مراكز للدراسات النسائية في جامعات البلد لمساعدة الحكومة في تحديد السياسات والبرامج اللازمة للقضاء على الاختلال بين الجنسين. وتحصل هذه المراكز على دعم منظمة غير حكومية، هي Convention Watch، تقوم، بالتعاون مع اللجنة الوطنية، بوضع تقييم محكم للتقرير الذي يضعه المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة بعد زيارته لإندونيسيا، بما في ذلك تيمور الشرقية.

٣٢ - **السيد سليمان** (الجمهورية العربية السورية): قال إنه يتعين تعزيز حقوق المرأة عن طريق التعليم، لتمكينها من أداء دورها المطلوب منها في المجتمع. إن المرأة في الجمهورية العربية السورية تتمتع بكل حقوقها السياسية والاقتصادية والثقافية، كما يتضح من التقرير الوطني المقدم إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وقد دارت بشأن هذا التقرير مناقشات انتهت بوضع استراتيجية وطنية لدعم الأنشطة والمشاريع التي تخدم المرأة في المجالات الحاسمة الواردة في منهاج عمل بيجين. إن نسبة النساء اللاتي يشغلن مناصب المسؤولية والقرار في جميع المجالات تزيد باستمرار في البلد، ولا تدخر الحكومة وسعاً لتأمين أوسع تمثيل ممكن لهن.

٣٣ - وقد واصلت المؤسسات المختصة إصلاح التشريعات المنطبقة على الحقوق الأساسية للمرأة. وفيما يتعلق بمكافحة فقر المرأة، تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتنفيذ عدة مشاريع تدريبية لتمكين النساء، بما في ذلك المعوقات، من الحصول على عمل

بأجر. وبذلك زاد عدد السكان العاملين من النساء زيادة كبيرة. وفي مجال الصحة، فإنه علاوة على سد احتياجات المرأة من الخدمات الاجتماعية والصحة، ارتفعت أيضاً نسبة العاملات في هذا القطاع بقدر كبير. وينطبق ذلك على قطاع الإعلام.

٣٤ - ومن المسلم به في منهاج عمل بيجين أن الاحتلال الأجنبي يمنع المرأة من ممارسة حقوقها الأساسية بشكل كامل. فالمرأة العربية التي تعيش تحت الاحتلال الإسرائيلي في الجولان السوري وجنوب لبنان وكذلك في الأراضي الفلسطينية المحتلة تعيش حياة مأساوية تتميز أساساً بتشتت العائلات والحرمان، وخصوصاً عدم قدرتها على ممارسة حقوقها في الحرية والتعليم والنظافة الصحية والكرامة. إن الحكومة السورية ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان تتابع باهتمام كبير تطور حالة المرأة في هذه الأراضي. وترحب الجمهورية العربية السورية بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وما تعقده من حلقات عمل للنهوض بالمرأة الريفية وتدريبها على الأنشطة الإنتاجية. وقد ساعد المناخ الاجتماعي والديمقراطي في البلد على زيادة فهم المسائل المتعلقة بالنهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين، وهما مبدآن يكفلهما الدستور.

٣٥ - **السيد كارانسا** (غواتيمالا): قال إن الدورة الاستثنائية التي ستعقدها الجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ لا تستهدف التفاوض على اتفاقات جديدة ولا تنقيح ما هو موجود منها، بل دراسة وتقييم التقدم المتحقق في تنفيذ التدابير المتخذة في الـ ١٢ مجالا الحاسمة التي حددها منهاج عمل بيجين، وكذلك التدابير والمبادرات الجديدة المتخذة للتغلب على معوقات تنفيذها. وإذن فإن ما سيحدث هو العمل بشكل فعال على تحويل الإرادة السياسية إلى تدابير محددة تساعد على تحقيق أهداف منهاج العمل. وينبغي في هذا المجال البت دون تأخير في الشكل الذي ستتخذه مشاركة المنظمات غير الحكومية في الدورة الاستثنائية، حيث إنه سيجري النظر في مسائل موضوعية تتطلب عملاً جيداً. ويرحب وفد غواتيمالا باعتماد الجمعية العامة للبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٣٦ - إن الحالة السياسية للمرأة في غواتيمالا تتسم بالتمييز الذي لا يلحق بها الضرر فقط، بل يعوق أيضاً مجيء الديمقراطية الحقيقية في البلد. ويرمي مشروع المكتب الوطني لشؤون المرأة، المتعلق بالمرأة والإصلاحات القانونية، إلى بيان أهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية والسبل التي يمكنها بها شغل الوظائف بالانتخاب. ومنذ توقيع اتفاق السلام، تَقَدم المنتدى الوطني لعضوات الأحزاب السياسية والمنظمات النسائية الأخرى باقتراحات لتنقيح قانون الانتخاب بشكل يزيد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية مع الرجل على قدم المساواة. وهكذا تحددت نسب للمشاركة في صالح المرأة. ومع ذلك فإنه على الرغم من وجود إطار قانوني يساعد على تقدم المرأة، فإن التمييز ما زال قائماً في العلاقات بين الجنسين. وتعتزم حكومة غواتيمالا، في سبيل وضع حد لهذه الحالة وكفالة العدل والمساواة للجميع، سنّ قانون للمعاقبة على التحرش الجنسي والعنف ضد المرأة. وتعمل الحكومة أيضاً على أن توفر للمرأة الانتفاع على قدم المساواة بالموارد الاقتصادية والتكنولوجيا والحصول على التعليم والخدمات الصحية المتكاملة، كما تعمل على زيادة القوة العاملة النسائية بمقدار ٣٠ في المائة في مطلع عام ٢٠٠٠. وفي ضوء ما يتميز به مجتمع غواتيمالا من تعدد ثقافي، وضعت الحكومة سياسة وطنية لتَقدم ونماء المرأة الغواتيمالية، مصحوبة بخطة لتحقيق تكافؤ الفرص في الفترة

١٩٩٩-٢٠٠١ ستكون عوناً على ترسيخ الديمقراطية والمساهمة في التنمية البشرية المستدامة، وعلى التمتع التام بحقوق الإنسان وتطبيق اتفاقات السلام.

٣٧ - **السيدة تمجيدي** (جمهورية إيران الإسلامية): أكدت أن وفدها يؤيد تماماً البيان الذي أدلت به غيانا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقالت إنه على الرغم من التقدم العلمي والتكنولوجي في نهاية القرن، فما زال هناك العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يتعين على البلدان حلها عن طريق التعاون البناء المندرج في إطار التضامن الدولي. إن الدورة الاستثنائية التي ستعقدها الجمعية العامة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ ستتيح للمجتمع الدولي فرصة معالجة أخطر المشاكل وإعطاء دفعة جديدة للتعاون الدولي. وهذا التعاون مهم في ضوء آثار العولمة والتحرير على العالم النامي، فجهود البلدان ومواردها لن تكفي، حتى ولو كانت هذه البلدان عازمة على بذل أقصى الطاقة على الصعيد الوطني، لتنفيذ ما تقرر في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وتحقيق الأهداف المحددة في إعلان ومنهاج عمل بيجين.

٣٨ - إن العمل الجاري لصون حقوق المرأة يجب ألا يستهدف الحقوق المدنية والسياسية وحدها، بل أيضاً الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وخصوصا الحق في التنمية، ويجب أن تدعم هذا العمل سياسات إنمائية على الصعيد الوطني ومبادلات اقتصادية عادلة وبيئة اقتصادية داعمة على الصعيد الدولي. وإذا صحّ أن العولمة والتحرير يحققان الثراء نظرياً، فالملاحظ في الواقع أن الهوة تتسع بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة وأن الفقر يصيب المرأة بأكثر مما يصيب الرجل. ولا بد لحل هذه المشكلة من حلول سياسية ومتصلة بالاقتصاد الكلي واجتماعية وقانونية شاملة. وعلى المجتمع الدولي أن يعمل بشكل متسق على ألا تؤدي الحالة الاقتصادية العالمية إلى ضياع المكتسبات في مجال النهوض بالمرأة، وعلى ألا ننسى الآثار الاجتماعية لسياسات التكيف الهيكلي والضغط. وفي هذا الصدد، يجب على هيئات الأمم المتحدة أن تهتدي في جهودها بشعور التكامل بين الأنشطة الإنمائية والعمل الذي يستهدف النهوض بالمرأة.

٣٩ - وفي سياق الإعداد للدورة الاستثنائية للجمعية العامة، اتخذ المركز الإيراني لمشاركة المرأة تدابير محددة لتشجيع الإيرانيات العاملات في الهيئات العامة أو المنظمات غير الحكومية على المشاركة في أنشطة تعزيز القدرات، وفي وضع التقرير الوطني عن المرأة، وفي حلقات العمل الإعلامية والتنسيقية المعقودة للهيئات العامة والمنظمات غير الحكومية.

٤٠ - **السيد يوفانوفيتش** (لجنة الصليب الأحمر الدولية): قال إن القانون الإنساني يسبغ في حالة النزاع المسلح على المرأة، باعتبارها من المدنيين، حماية عامة مساوية لما يتمتع به الرجل، بالإضافة إلى حماية خاصة في ضوء احتياجاتها الخاصة، وهي حماية مكرسة في اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ وفي البروتوكولين الإضافيين لعام ١٩٧٧.

٤١ - وقد اتخذت لجنة الصليب الأحمر الدولية موقفاً علنياً ضد الاغتصاب في المنازعات المسلحة، ولذلك يسعدها للغاية أن تعتبر المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وكذلك

نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، العنف الجنسي جريمة حرب. وهذه الجريمة واردة في الدراسة الخاصة بتحديد أركان جرائم الحرب، التي قدمت إلى اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية.

٤٢ - إن المساءلة لازمة لوضع حد لهذه الانتهاكات للقانون ومكافحة الإفلات من العقاب، ويجب أن تشجع على اتخاذ تدابير للقمع على الصعيد الوطني. ومع ذلك يتعين القول إنه إذا كانت حقوق المرأة تنتهك في هذا المجال، فإن ذلك لا يرجع إلى وجود ثغرات في القوانين التي يفترض أنها تحمي هذه الحقوق بقدر ما يرجع إلى قلة التقيد بهذه القواعد. ولذلك ينبغي للدول تعزيز وتعميم القواعد الواردة في معاهدات القانون الإنساني التي هي أطراف فيها وملاحقة مرتكبي جرائم الحرب قضائيا، سواء في إطار المحاكم الوطنية أو بتسليمهم.

٤٣ - إن القانون الإنساني يسلّم كذلك للأسر بحق الحصول على معلومات عن مصير أقاربها المختفين. ولذلك تحث لجنة الصليب الأحمر الدولية جميع الدول وأطراف أي نزاع مسلح على التعاون في العثور على هؤلاء الأشخاص. وأخيراً، فإنه لما كانت المحافظة على وحدة الأسرة أمراً ضرورياً في فترات النزاع، فإن لجنة الصليب الأحمر الدولية، في عملها الميداني اليومي وفي إطار مهمتها في الحماية، تتدخل للحفاظ على الاتصالات بين أفراد الأسر المشتتة أو لإعادة هذه الاتصالات. ويجدر بالذكر في هذا الشأن أن النساء اللاتي يبقين على ترملهن كثيراً ما يبرهنّ على قوة غير عادية، ويغـيّرن أحياناً المفاهيم الثقافية والاجتماعية والتقليدية عن الترمل.

٤٤ - وسيجري تنظيم حلقة عمل في إطار المؤتمر الدولي السابع والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، الذي سيعقد في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، للعمل على أن تكون هناك مراعاة أفضل في برامج المساعدة والحماية لاحتياجات الأرامل الطويلة الأجل وعلى أن تحقق لهن الاكتفاء الذاتي. وستُدرج نتائج حلقة العمل هذه في الدراسة التي تخصصها لجنة الصليب الأحمر الدولية للنساء المتأثرات بالمنازعات المسلحة، بحيث تحـدَّد الخطوط التوجيهية ذات الطابع العملي والقانوني، بالتشاور مع أجهزة الأمم المتحدة. ويجدر بالإشارة كذلك أن اللجنة تتعاون بالفعل مع الأمم المتحدة، إذ يتيح لها مركزها كمدعوّ دائم الاشتراك في أعمال الفريق العامل الفرعي التابع للجنة الدائمة المشتركة بين المنظمات والمعني بالمساواة بين الجنسين وبالمساعدة الإنسانية، الذي أنشئ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

٤٥ - **السيدة مارتينس** (إكوادور): قالت إن وفدها يؤيد تماماً البيان الذي أدلت به غيانا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين والبيان الذي أدلت به المكسيك نيابة عن مجموعة ريو، ورحبت باعتماد الجمعية العامة للبرتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. إن حكومة إكوادور تتخذ الآن كل الخطوات اللازمة لتوقيع هذا البروتوكول قريباً جداً، وتأمل نفاذه قبل الدورة الاستثنائية التي ستعقدها الجمعية العامة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، أو في غضونها على الأكثر.

٤٦ - ووفقاً لموضوع السنة الدولية لكبار السن ـ "مجتمع لكل الأعمار" ـ فإنه ينبغي، بعد الاهتمام بشكل عام بمشاكل الفتيات والنساء في مؤتمر بيجين، النظر عن كثب في احتياجات النساء اللاتي يبلغن سن التقاعد واللاتي يلزم استمرارهن في العمل لتلبية احتياجات ذويهن، واحتياجات النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥

و ٢٤ عاماً واللاتي فارقن سن المراهقة وإن لم يبلغن بعد سن النضوج، واحتياجات الفتيات والنساء المعوقات من جميع الأعمار. إن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ستتيح الفرصة للنظر في هذه المسائل واعتماد وثائق تلزم من جديد كل دولة عضو في المنظمة بمضاعفة جهودها لبناء مجتمع خال من التمييز يتيح لكل فرد فيه تنمية قدراته.

٤٧ - واستجابة لما طلبته اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، قام المجلس الوطني الإكوادوري للمرأة، بالاتفاق مع مختلف منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية الإكوادورية وتنفيذاً للمادة ١٨ من الاتفاقية، بوضع تقريره الموحد الرابع والخامس الذي سيقدمه قريباً إلى شعبة النهوض بالمرأة.

٤٨ - ويهنئ وفد إكوادور الأمانة العامة على جودة التقارير المقدمة إلى اللجنة الثالثة، ولا سيما تقرير الأمين العام عن تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية (A/54/123-E1999/66)، الذي يتضمن معلومات قيمة عن حالة هذه المرأة، وبخاصة في البلدان النامية. ويرى وفد إكوادور في هذا الصدد، كما يرى الأمين العام، أن من المهم دعم الخطط وبرامج العمل الرامية إلى سد الاحتياجات الأساسية للمرأة الريفية، ويؤيد التوصيات الواردة في التقرير. ويشير الوفد أيضاً إلى أن وزارة الزراعة والثروة الحيوانية في إكوادور أصدرت، في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦، مرسوماً وزارياً بإنشاء شعبة وطنية للمرأة والشباب والأسرة الريفية، تعمل بوجه خاص على تحقيق التقدير لعمل المرأة، وتمكينها من الحصول على التدريب والمساعدة التقنية، ومساعدتها على المشاركة في الحياة السياسية محلياً وإقليمياً ووطنياً.

٤٩ - والتقرير الثاني الجدير بالثناء هو تقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ الكامل لإعلان ومنهاج عمل بيجين (A/54/264)، ففيه معلومات حديثة عن التدابير التي اتخذتها لهذا الغرض المنظمات الحكومية الدولية وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وقد كان الاجتماع الرابع للهيئات الحكومية والأجهزة الوطنية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي العاملة لمصلحة المرأة، الذي عقد في سان خوسيه (كوستاريكا) في حزيران/يونيه ١٩٩٩، عوناً لبلدان المنطقة في دراسة استراتيجياتها لتقييم وتنفيذ منهاج عمل بيجين والالتزامات المتعهد بها.

٥٠ - **السيدة أبونته ده زاكلين** (فنزويلا): تكلمت في البند ١٠٩، فقالت إن وفدها يؤيد البيان الذي أدلت به غيانا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيان الذي أدلت به المكسيك نيابة عن مجموعة ريو.

٥١ - وأشادت المتكلمة بعمل مكتب المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة وعمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، اللذين يعملان على إدراج منظور جنساني في أنشطة جميع هيئات الأمم المتحدة ويدعمان بقوة مكافحة الحركات النسائية في أمريكا اللاتينية للعنف. كما أشادت بعمل المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، ورحبت باعتماد الجمعية العامة للبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٥٢ - وقد وضع المجلس الفنزويلي للمرأة في عام ١٩٩٨، بمشاركة هيئات عامة ومنظمات غير حكومية أخرى، خطة عمل خمسية تتمشى مع أهداف مؤتمر بيجين وتتكون من عدة أقسام.

٥٣ - ويهدف أحد هذه الأقسام، المتعلق بالوصول إلى السلطة، إلى تمكين المرأة من ممارسة مواطنتها والمشاركة أكثر في إدارة الشؤون العامة على جميع المستويات، بفضل الدورات التدريبية المعقودة وتعديل قانون حق الانتخاب. وهناك قسم ثان يتعلق بالتعليم ويستهدف تمكين جميع النساء من الحصول على التعليم على قدم المساواة مع الرجال، وذلك بفضل مشروع معنون "التعليم من أجل المساواة" يرمي إلى العمل في المدارس على تدريس سبل مكافحة التمييز بين الجنسين وتمكين المراهقات الحوامل من مواصلة دراستهن أو استئنافها. ويركز القسم الثالث المتعلق بالفقر على الريفيات والأصليات اللاتي يعانين الحرمان منذ مطلع الثمانينات، ويتضمن العمل، على الصعيدين المحلي والإقليمي، على اتخاذ تدابير تشاركية مشتركة بين القطاعات لخدمتهن وكذلك، على نطاق أوسع، إدراج بعد جنساني في جميع المجالات وجميع مراحل العملية الإنتاجية القومية. وأخيراً هناك قسم آخر يتعلق بالعنف المنزلي والعنف الجنسي اللذين يعتبران من مشاكل الصحة العامة ومن المشاكل الاجتماعية أيضاً، واتخذت في إطار هذا القسم تدابير لمنع هذين النوعين من العنف والمعاقبة عليهما والقضاء عليهما، ومنها قانون يتصل بالعنف ضد المرأة والأسرة مؤرخ ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وهو قانون يحمي النساء وسائر أفراد الأسرة من المعاملة السيئة. وتعقد الآن دورات تدريبية للموظفين المعنيين بمشاكل العنف، وتُعقد مع الإدارات المحلية اتفاقات لمساعدة ضحايا سوء المعاملة.

٥٤ - **السيدة أرياس** (بيرو): ذكّرت بأن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة سلّم بوجوب ربط تحقيق استقلالية المرأة والمساواة بين الجنسين بالقضاء على الفقر، وبأن حصول المرأة غير المتساوي أو غير الكافي على التعليم وعلى الرعاية الصحية والعنف الذي تتعرض له وتهميشها في اتخاذ القرارات كلها أمور تعوق تنمية المجتمع في مجمله.

٥٥ - وفي بيرو أفضت توصيات مؤتمر بيجين إلى إنشاء وزارة النهوض بالمرأة والتنمية البشرية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وتعتزم هذه الوزارة إحداث تغيير ثقافي واسع يتيح للمرأة والرجل الاستفادة من نفس الإمكانيات في جو من السكينة والديمقراطية والتضامن. ومنذ ذلك الحين، بدأ تنفيذ عملية سياسية وقانونية مهمة لتزويد نساء بيرو بالأدوات اللازمة للمشاركة بشكل أعدل في تنمية البلد. وعلاوة على ذلك، وضعت نصوص قانونية شتى لمنع العنف المنزلي، وتمكين المرأة من الحصول على العمل والتعليم، وتخصيص نسبة ٢٥ في المائة للنساء في قوائم المرشحين للبرلمان الوطني. وقد ساعدت هذه النصوص أساساً، من ناحية، على إلغاء المادة ١٧٨ من القانون الجنائي في بيرو التي كانت تنص على إعفاء المغتصب أو شريكه من العقاب إذا تزوج ضحيته، ومن ناحية أخرى على السماح للمرأة بدخول مدارس الضباط وضباط الصف بالقوات المسلحة. وقد واكب تنفيذ هذه النصوص إنشاء أجهزة إدارية (لجنة الدفاع عن المرأة والطفل والمراهق، لجنة المرأة والتنمية البشرية والرياضة، وغيرهما) تتولى اقتراح التدابير اللازمة لتحقيق هدفي المساواة بين الجنسين وعدم التمييز ضد المرأة ومتابعة تنفيذهما. وأخيراً، يخصص منذ الآن ٤٠ في المائة من الميزانية الوطنية للنفقات الاجتماعية، ولا سيما للسياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين، مما يوضح التقدم الذي تحقق في بيرو في الأعوام الأخيرة. وإذا كان العمل الذي جرى لمصلحة المرأة في البلد غير كاف حتى الآن، فإنه يبرهن على إرادة عامة لتحسين حالتها.

٥٦ - إن قرب انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ كان في بيرو إيذاناً بعملية لا رجعة فيها تعتزم الحكومة مواصلتها للتغلب على العقبات التي تعوق بلوغ أهداف مؤتمر بيجين.

٥٧ - ولا ينبغي الاكتفاء بتطبيق توصيات المؤتمرات الكبرى، ولا سيما مؤتمر بيجين، فالمطلوب قطع شوط أبعد بدعم المكتسبات. إن التقدم المتحقق في تنفيذ السياسات الوطنية التي تخدم المرأة في السنوات الخمس الماضية يجب أن يشجع المجتمع الدولي على التمسك بهذه المهمة قبل غيرها.

٥٨ - إن وفد بيرو، في النهاية، يؤكد أهمية اعتماد الجمعية العامة للبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ويترقب نفاذه بصبر نافد.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.